

الانتقال الديمقراطي في السودان: قراءة في معوقات بناء الحكم المدني Democratic Transition in Sudan: An Analysis of the Obstacles to Building Civilian Governance

د. قشيدة سارة * جامعة أحمد دراية _ أدرار البريد المهني: gou.sara@univ-adrar.edu.dz

تاريخ النشر: 2026/06/07

تاريخ القبول: 2026/04/30

تاريخ الاستلام: 2026/03/15

ملخص:

يعد التحول الديمقراطي عملية انتقالية من نظام سلطوي إلى نظام سياسي يقوم على التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة، ويتطلب إعادة بناء المؤسسات وترسيخ الممارسات الديمقراطية وضمان احترام الحقوق والحريات. غير أن تحقيق هذا التحول يظل مرهونا بتوفر قدر من الاستقرار السياسي والمؤسساتي داخل الدولة. وفي حالة السودان، واجهت الدولة أزمات عديدة معقدة تمثلت في الصراع الهوياتي بين القوميات المختلفة، وهو صراع تعود جذوره إلى التقسيمات الاستعمارية التي لم تراعى التوازن والتجانس العرقي والثقافي داخل البلاد. وقد أدى هذا الوضع إلى نشوء صراعات داخلية ممتدة وعدم استقرار سياسي تجسد في تكرار الانقلابات العسكرية وهيمنة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية، مما ساهم في تعميق الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ونتيجة لذلك، بات السودان دولة هشة تعاني من ضعف سيادة القانون واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان وتصادد احتمالات تفكك الدولة. ومع قيام الاحتجاجات الشعبية في ديسمبر 2018 وسقوط نظام الحكم، برزت فرصة لبدء مرحلة انتقالية نحو إقامة حكم مدني ديمقراطي، إلا أن هذا المسار واجه تحديات سياسية واقتصادية وأمنية معقدة حالت دون اكتمال عملية التحول الديمقراطي وترسيخ مؤسساته.

الكلمات المفتاحية: الانتقال الديمقراطي؛ المؤسسة العسكرية؛ الصراع الهوياتي؛ الحكم المدني

تصنيف JEL : XN1، XN2.

Abstract:

Democratic transition is a process of moving from an authoritarian system to a political system based on political pluralism and the peaceful transfer of power; it requires the rebuilding of institutions, the consolidation of democratic practices, and the guarantee of respect for rights and freedoms. However, the success of this transition remains contingent upon a degree of political and institutional stability within the state. In the case of Sudan, the state has faced numerous complex crises, chief among them the identity conflict between different ethnic groups—a conflict rooted in colonial divisions that failed to take into account ethnic and cultural balance and harmony within the country. This situation has led to protracted internal conflicts and political instability, manifested in repeated military coups and the military's dominance over political life, which has contributed to the deepening of political, economic and social crises. As a result, Sudan has become a fragile state suffering from weak rule of law, persistent human rights violations and a growing risk of state disintegration. With the outbreak of popular protests in December 2018 and the fall of the regime, an opportunity arose to begin a transition towards the establishment of democratic civilian rule; however, this path faced complex political, economic and security challenges that prevented the democratic transition process from being completed and its institutions from being consolidated.

Keywords: Democratic Transition; Military Institution; Identity-Based Conflict; Civilian Rule.

Jel Classification Codes: XN1, XN2.

* قشيدة سارة

. مقدمة:

شهدت العديد من دول العالم منذ نهاية القرن العشرين تحولات سياسية عميقة تمثلت في الانتقال من أنظمة سلطوية إلى أنظمة أكثر انفتاحاً وأكثر ديمقراطية تقوم على التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة. وقد حظي موضوع الانتقال الديمقراطي باهتمام واسع في أدبيات العلوم السياسية المقارنة، خاصة مع بروز ما عُرف بموجات التحول الديمقراطي التي شملت عدة مناطق من العالم. غير أن تجارب الانتقال نحو الحكم الديمقراطي لم تكن متشابهة في مساراتها ونتائجها، إذ أظهرت العديد من الحالات أن إسقاط النظام السلطوي لا يعني بالضرورة نجاح عملية بناء نظام ديمقراطي مستقر، بل قد تواجه هذه العملية تحديات سياسية ومؤسسية واقتصادية وأمنية تعيق استكمال مسار التحول الديمقراطي.

وتعد السودان من أبرز الحالات التي تعكس تعقيدات الانتقال الديمقراطي في الدول التي عانت من تاريخ طويل من الصراعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي. فقد شهدت السودان منذ استقلاله عام 1956 سلسلة من الانقلابات العسكرية والصراعات المسلحة، التي أدت إلى ضعف مؤسسات الدولة وتراجع فرص ترسيخ نظام سياسي ديمقراطي مستقر. وقد بلغت هذه التحديات ذروتها خلال العقود الثلاثة من حكم نظام عمر البشير الذي هيمنت فيه المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية.

غير أن ثورة ديسمبر 2018 مثلت نقطة تحول مهمة في التاريخ السياسي السوداني، حيث نجحت الاحتجاجات الشعبية في إسقاط نظام البشير في أبريل 2019 وفتحت المجال أمام مرحلة انتقالية هدفت إلى بناء نظام سياسي قائم على الحكم المدني. وقد تم تنظيم هذه المرحلة من خلال ترتيبات سياسية ودستورية هدفت إلى تقاسم السلطة بين المدنيين والعسكريين تمهيداً لإقامة نظام ديمقراطي. إلا أن مسار هذا الانتقال الديمقراطي في السودان واجه منذ بدايته العديد من التحديات، أبرزها كان استمرار نفوذ المؤسسة العسكرية، والانقسامات بين القوى السياسية المدنية، إضافة إلى الأزمات الاقتصادية الحادة واستمرار الصراعات المسلحة والتدخلات الإقليمية والدولية، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تعثر عملية الانتقال نحو الحكم المدني.

في ضوء هذه المعطيات، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل مسار الانتقال الديمقراطي في السودان بعد ثورة ديسمبر 2018، من خلال التركيز على أبرز المعوقات التي حالت دون بناء حكم مدني مستقر، وذلك في إطار الاستفادة من الأدبيات النظرية المتعلقة بالتحول والانتقال الديمقراطي.

إشكالية البحث

انطلاقاً من التحولات السياسية التي شهدتها السودان بعد ثورة ديسمبر 2018، ورغم سقوط النظام وبدء مرحلة انتقالية نحو الحكم المدني، فإن مسار الانتقال الديمقراطي عرف تعثراً نتيجة مجموعة من العوامل السياسية والمؤسسية والاقتصادية والأمنية.

وعليه يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى أسهمت البنية السياسية والمؤسسية للدولة السودانية، واختلالات توازنات القوة بين الفاعلين المدنيين والعسكريين، في إعاقة مسار الانتقال الديمقراطي ومنع ترسيخ الحكم المدني بعد ثورة ديسمبر 2018؟

تنفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية:

- ما طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والقوى المدنية خلال المرحلة الانتقالية في السودان؟
- إلى أي مدى ساهمت الانقسامات بين القوى السياسية في إضعاف مسار الانتقال الديمقراطي؟
- ما دور الأزمات الاقتصادية والصراعات المسلحة في تعثر بناء الحكم المدني؟
- كيف أعاققت التدخلات الإقليمية والدولية مسار الانتقال الديمقراطي في السودان؟

فرضيات البحث

انطلاقاً من إشكالية الدراسة يمكن طرح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تعود صعوبة بناء حكم مدني في السودان إلى استمرار نفوذ المؤسسة العسكرية داخل النظام السياسي وهيمنتها على مراكز القرار.

الفرضية الثانية: تساهم الانقسامات بين القوى السياسية المدنية في إضعاف قدرتها على إدارة المرحلة الانتقالية ومواجهة النفوذ العسكري.

الفرضية الثالثة: تؤدي الأزمات الاقتصادية الحادة والصراعات المسلحة المستمرة إلى تقويض الاستقرار السياسي الضروري لإنجاح عملية الانتقال الديمقراطي.

الفرضية الرابعة: تسهم التدخلات الإقليمية والدولية في تعقيد المشهد السياسي السوداني وإضعاف فرص تحقيق انتقال ديمقراطي مستقر.

أهداف البحث

- تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية، من أبرزها:
- تحليل الإطار النظري لمفهوم التحول والانتقال الديمقراطي في الأدبيات السياسية.
- دراسة مسار الانتقال الديمقراطي في السودان بعد ثورة ديسمبر 2018.
- تحديد أبرز المعوقات السياسية والاقتصادية والأمنية التي واجهت بناء الحكم المدني في السودان.
- تفسير أسباب تعثر المرحلة الانتقالية وانعكاساتها على مستقبل التحول الديمقراطي في السودان.

منهجية البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى تحليل مسار الانتقال الديمقراطي في السودان وتفسير العوامل التي أثرت في نجاحه أو تعثره. كما تستفيد الدراسة من منهج دراسة الحالة من خلال التركيز على الحالة السودانية بوصفها نموذجًا لتجارب الانتقال الديمقراطي في الدول التي شهدت ثورات سياسية.

2. الإطار النظري للتحول الديمقراطي

يعد مفهوم التحول الديمقراطي من المفاهيم الأساسية في حقل الدراسات السياسية المقارنة، حيث يشير إلى العملية التي يتم من خلالها الانتقال من نظام سلطوي أو تسلطي إلى نظام سياسي يقوم على التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة. وقد حظي هذا المفهوم باهتمام واسع في الأدبيات السياسية خاصة منذ سبعينيات القرن العشرين مع بروز ما عرف بموجات التحول الديمقراطي في مناطق مختلفة من العالم.

1.2 التمييز بين التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي:

تستخدم أدبيات العلوم السياسية مفهومي التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي أحياناً بصورة متداخلة، غير أن عدداً من الباحثين يميز بينهما من حيث الدلالة التحليلية.

يشير مفهوم الانتقال الديمقراطي في أوسع معانيه إلى جملة العمليات والتفاعلات السياسية والمؤسسية التي ترافق انتقال النظام السياسي من صيغة حكم غير ديمقراطية إلى نظام يقوم على المبادئ الديمقراطية، مثل التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة. ويشمل ذلك التحول من أنماط مختلفة من الأنظمة غير الديمقراطية، كالنظم الشمولية أو السلطوية، المدنية أو العسكرية، وكذلك أنظمة حكم الفرد أو حكم القلة. (Stradiotto & Sujian, 2010, p. 10) ويقصد بالانتقال الديمقراطي أساساً المرحلة السياسية التي تبدأ مع تفكك النظام السلطوي والتي تستمر إلى حين إنشاء مؤسسات سياسية ديمقراطية أولية مثل إجراء انتخابات تعددية وصياغة دستور جديد. أما التحول الديمقراطي فيحمل دلالة أوسع، إذ يشير إلى عملية تاريخية طويلة تتضمن ترسيخ الديمقراطية واستقرار مؤسساتها وتبني المجتمع لقيمتها السياسية.

وبالتالي فإن الانتقال الديمقراطي يمثل المرحلة الأولى من عملية التحول الديمقراطي، حيث يتم خلالها الانتقال من النظام السلطوي إلى نظام سياسي أكثر انفتاحاً. أما التحول الديمقراطي فيتجاوزه ليشمل عملية ترسيخ الديمقراطية وتعزيز مؤسساتها وقواعدها داخل النظام السياسي والمجتمع. ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن نجاح الانتقال الديمقراطي لا يعني بالضرورة تحقق تحول ديمقراطي كامل، إذ قد تتعثر العملية في مراحلها اللاحقة بسبب ضعف المؤسسات أو تدخل المؤسسة العسكرية أو غياب التوافق بين القوى السياسية. في هذا السياق يؤكد **عزمي** بشاراً أن نجاح الانتقال الديمقراطي يرتبط بعدة عوامل أساسية، من بينها وجود حد أدنى من الإجماع على الدولة ومؤسساتها إذ لا يمكن للديمقراطية أن تعمل بوصفها نظاماً لإدارة الصراع السياسي إلا في إطار دولة تحظى بقدر من القبول بين القوى السياسية والاجتماعية (بشار، 2020، صفحة 344)، وعدم تركّز مصادر القوة السياسية والعسكرية في يد فاعل واحد، إضافة إلى استعداد النخب السياسية للقبول بالإجراءات الديمقراطية بوصفها إطاراً لتنظيم الصراع السياسي، حيث تؤكد دراسات الانتقال الديمقراطي على أهمية دور النخب السياسية في إنجاح عملية الانتقال، لأنه غالباً ما يتم الانتقال عبر تسويات

إسم المؤلف، قشيدة سارة عنوان المقال: الانتقال الديمقراطي في السودان: قراءة في معوقات بناء الحكم المدني سياسية بين القوى المتصارعة والاتفاق على إجراءات ديمقراطية لتنظيم المنافسة على السلطة. (بشارة، 2020، صفحة 208) وفي المقابل، يمكن أن تعيق الانقسامات الحادة داخل المجتمع أو استمرار هيمنة المؤسسة العسكرية على السلطة أو امتلاكها طموحاً سياسياً للحكم، الأمر الذي يؤدي في كثير من الحالات إلى تعطيل التحول نحو الحكم المدني. (بشارة، 2020، صفحة 519)

ومن جهة أخرى يرى Samuel P. Huntington أن تعريف الديمقراطية لا يمكن اختزاله في مجرد إجراء انتخابات حرة، لأن هذا التعريف يظل محدوداً ولا يعكس الأبعاد الكاملة للنظام الديمقراطي. فالديمقراطية، بحسب هنتغتون تقوم أساساً على الانتخابات الحرة والنزيهة، بالإضافة إلى ارتباطها بجملة من القيم والمبادئ الأساسية مثل الحرية السياسية والمساواة والمشاركة في صنع القرار. (هنتغتون، 1993، صفحة 64) كما يؤكد هنتغتون أن الديمقراطية تتضمن قيوداً مؤسسية على ممارسة السلطة، بحيث لا ينفرد القادة المنتخبون بالسلطة، كما لا تخضع الدولة في الوقت نفسه لهيمنة جماعات غير منتخبة. وبذلك فإن الديمقراطية ترتبط بوجود مؤسسات سياسية مستقرة قادرة على تنظيم التنافس السياسي وضمان التداول السلمي على السلطة. ويشير هنتغتون أيضاً إلى أن الديمقراطية ليست حالة ثابتة أو مطلقة، بل هي عملية متدرجة يمكن قياسها من خلال عدد من المؤشرات مثل نزاهة الانتخابات، وحرية تكوين الأحزاب السياسية، وحرية الصحافة، إضافة إلى مدى احترام الحقوق المدنية والسياسية داخل المجتمع. كما يلفت إلى ظهور أشكال من الأنظمة السياسية خلال القرن العشرين يمكن وصفها بما يسمى "الشمولية الجديدة"، وهي أنظمة تختلف عن أنظمة الحزب الواحد التقليدية، حيث تسمح بوجود تعددية حزبية محدودة لكنها تبقى تعددية شكلية لا تسمح بوجود منافسة سياسية حقيقية، ولا تسعى إلى إحداث تحول ديمقراطي فعلي. (هنتغتون، 1993، الصفحات 64-72)

2.2 أنماط التحول الديمقراطي

يحدد Samuel P. Huntington عدة أنماط رئيسية لعملية التحول الديمقراطي، تختلف باختلاف الفاعلين الذين يقودون عملية التحول، ومن أبرز هذه الأنماط ما يلي:

1.2.2 نمط التحول من أعلى

يحدث هذا النمط عندما تقود النخبة الحاكمة نفسها عملية التحول الديمقراطي، حيث تقوم بإدخال إصلاحات سياسية تدريجية داخل النظام السياسي القائم. وغالباً ما تسعى هذه النخب إلى التحكم في مسار التحول بما يضمن الحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية. وتعد الأنظمة العسكرية من أكثر الأنظمة قابلية لقيادة هذا النوع من التحول، إذ قد تبادر إلى إدخال إصلاحات سياسية أو تنظيم انتخابات بهدف إعادة ترتيب النظام السياسي. غير أن هذا النمط قد يؤدي في بعض الحالات إلى ظهور ما يسمى بالديمقراطية المقيدة أو الشكلية، رغم أن بعض الدول تمكنت من تحقيق انتقال ديمقراطي نسبي عبر هذا المسار، كما حدث في إسبانيا والبرازيل. (هنتغتون، 1993)

2.2.2 نمط الإحلال أو التحول من أسفل

يقوم هذا النمط على انتقال ديمقراطي تقوده قوى المعارضة السياسية والحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، حيث يؤدي تصاعد الاحتجاجات الشعبية إلى إضعاف النظام السلطوي وإجباره على التخلي عن السلطة. غير أن هذا النوع من التحول قد يواجه عدة صعوبات، إذ قد يؤدي إلى عدم استكمال مسار التحول الديمقراطي أو إلى عودة الأنظمة السلطوية، خاصة في حال غياب التوافق بين النخب السياسية المختلفة. ومن الأمثلة على هذا النمط نجاح الحركات الاجتماعية في الفلبين في إجبار الرئيس جوزيف استرادا على التنحي عن السلطة تحت ضغط الاحتجاجات الشعبية (هنتغتون، 1993)

3.2.2 نمط التدخل الخارجي

قد يحدث التحول الديمقراطي نتيجة تدخل أو ضغط خارجي تمارسه قوى دولية أو إقليمية بهدف فرض إصلاحات سياسية داخل دولة معينة. وقد يأخذ هذا التدخل أشكالاً متعددة، مثل التدخل العسكري المباشر أو الضغوط الاقتصادية والسياسية التي تمارسها المؤسسات الدولية. كما يمكن أن يكون التدخل عبر المؤسسات الاقتصادية المانحة والتي تفرض الديمقراطية والإصلاح السياسي مقابل استمرارية الإعانات الخارجية. غير أن العديد من الدراسات تشير إلى أن الفاعلين الخارجيين، مهما امتلكوا من قوة سياسية أو عسكرية، لا يستطيعون فرض الديمقراطية بشكل مستدام في غياب توافق داخلي بين القوى السياسية حول تبني النظام الديمقراطي. (Beetham, 2009, pp. 443-453)

وهناك من يضيف نمطا رابعا وهو الانتقال الديمقراطي نتيجة مفاوضات واتفاقات بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة، حيث يتوصل الطرفان إلى تسوية سياسية تتيح الانتقال التدريجي نحو نظام ديمقراطي. ويعد هذا النمط من أكثر أنماط التحول استقرارا نسبيا، لأنه يقوم على التوافق بين القوى السياسية المختلفة، وهو ما يساهم في تقليل احتمالات الصراع السياسي خلال المرحلة الانتقالية وبكل ما سبق يمكن القول إن أنماط التحول الديمقراطي لا تحدث عادة بشكل منفصل، بل قد تتداخل فيما بينها في سياق عملية التحول داخل الدولة الواحدة. بالانتقال إلى الحديث عن ما بعد الثورة في السودان يمكن ملاحظة انعكاس أنماط التحول الديمقراطي بشكل واضح. فقد جاء التحول "من أسفل" من خلال الاحتجاجات الشعبية وحراك قوى المجتمع المدني، التي ضغطت على النظام العسكري لإجباره على التنازل عن السلطة، بما يتوافق مع وصف هنتغتون لهذا النمط. وفي الوقت نفسه، حاولت بعض النخب السياسية والعسكرية قيادة التحول "من أعلى" عبر إدخال إصلاحات تدريجية، مثل تشكيل مجلس سيادي ومفاوضات محدودة لتقاسم السلطة، إلا أن السيطرة المستمرة للمؤسسة العسكرية على القرار السياسي حذت من إمكانية إحداث تحولات ديمقراطية جذرية. أما التدخل الخارجي، فظهر عبر الضغوط الدولية والمساعدات الاقتصادية التي رافقت العملية الانتقالية، لكنها لم تكن كافية لضمان حصول التحول بدون توافق داخلي بين القوى السياسية. كما يمكن كذلك رصد تأثير نمط "الاتفاق بين النخبة والمعارضة"، الذي ظهر في توقيع اتفاقيات سياسية بين العسكريين والمدنيين لتقاسم السلطة، والتي ساهمت نسبيا في الحد من الصراع ورغم التحديات المتعلقة بالانقسامات الداخلية وضعف مؤسسات الدولة. وبذلك يظهر أن الانتقال الديمقراطي في السودان يمثل المرحلة الأولى ضمن مسار التحول الديمقراطي الأوسع، إذ نجحت الثورة في إنهاء الاحتكار العسكري للسلطة، لكنها لم تحقق بعد ترسيخ المؤسسات الديمقراطية أو تبني قيم الديمقراطية بشكل شامل.

3. مسار الانتقال الديمقراطي في السودان

1.3 جذور الأزمة:

يمتاز السودان بتنوع ثقافي واسع نتيجة موقعه الاستراتيجي الذي جعله نقطة تواصل بين الحضارات المختلفة. هذا التنوع أسفر عن وجود هويتين رئيسيتين: الهوية العربية الإسلامية في الشمال والوسط، والهوية الإفريقية أو المسيحية والمعتقدات التقليدية في الجنوب والمناطق المدارية. وقد أدى هذا التعدد إلى صراعات طويلة الأمد، شملت مواجهات مسلحة دامت عقودا، وارتبطت بقضايا السلطة وتوزيع الثروة. وكان أبرز هذه التعقيدات ما عرف بنزاعات السودان وحروبه الأهلية، حيث دارت النزاعات والحروب بشكل رئيسي على في جنوب السودان، اندلعت حربان أهليتان تعدان الأطول فترة والأكثر خطورة، بسبب شدة العنف السياسي السلوكي الذي وجد وقوده في المحفزات الإثنية والدينية والتدخل الخارجي وأخطاء الحكومات السودانية لتنتهي بتوقيع اتفاق السلام الشامل التي كان من استحقاقاتها حق تقرير المصير لجنوب السودان الذي قاد على انفصاله عن السودان بصورة رسمية عام 2011. (فارس، 2015، صفحة 163) كما ساهمت العوامل الاقتصادية، وعلى رأسها التوزيع غير العادل للثروة والموارد، في تغذية الصراع، خاصة بعد اكتشاف النفط في جنوب البلاد، حيث أصبحت السيطرة على الموارد أحد أهم دوافع النزاع. ولا يمكن إغفال دور التدخلات الخارجية التي دعمت أطرافاً مختلفة في النزاع وأسهمت في تعقيد مسارات التسوية. ولم يقتصر الصراع على جنوب السودان فقط، بل امتد إلى مناطق أخرى من البلاد، حيث شهد شرق السودان تمردات مرتبطة بحرب الجنوب وبالمعارضة السياسية، كما اندلعت صراعات في جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق نتيجة ارتباطها الجغرافي والسياسي بالحرب في الجنوب وعلاقتها بالتطورات الإقليمية، خصوصا مع إثيوبيا وفي غرب البلاد، تفجرت أزمة دارفور التي تصاعد فيها العنف السياسي والتدخل الدولي، وارتبطت في بداياتها بالحرب في الجنوب ثم بالخلافات داخل النخبة الحاكمة، وقد ساهمت تداعيات الحرب الأهلية في الجنوب وعدم الاستقرار في المناطق المجاورة في انتشار السلاح داخل دارفور، إضافة إلى ضعف مؤسسات الدولة وغياب الأمن، مما أدى إلى تفشي ظاهرة النهب المسلح وتصاعد العنف. كما لعبت الأطماع الإقليمية والدولية دورا في تعقيد الصراع، نظرا لما يتمتع به الإقليم من موارد وثروات. (القادر، 2025، الصفحات 42-

إسم المؤلف، قشيدة سارة عنوان المقال: الانتقال الديمقراطي في السودان: قراءة في معوقات بناء الحكم المدني حيث وبشكل عام يمكن القول إن معظم بؤر الصراع في السودان كانت في حقيقتها امتداداً للحرب الأهلية في جنوب السودان، التي مثلت مركز الثقل في العنف السياسي السوداني المعاصر، وارتبطت بشكل وثيق بطبيعة المعارضة السياسية والصراع على السلطة داخل الدولة.

2.3 ثورة ديسمبر 2018 وسقوط نظام البشير:

نتيجة معاناة السودان من أزمات اقتصادية وسياسية حادة أدت إلى تفجر الحراك الشعبي، والتي كان من أبرز أسبابها انفصال جنوب السودان، الذي أثر سلباً على الأمن الاقتصادي من خلال خسارة جزء كبير من إنتاج البترول وتصديره، إضافة إلى فقدان رأس المال البشري والموارد الطبيعية. كما أدت هذه الأحداث إلى تدهور الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وميزانية الدولة، وزاد انعدام الاستقرار السياسي بين البلدين من تهديدات الأمن الاقتصادي، مما حول الموارد المتاحة من التنمية إلى تجهيزات للحروب. (فارس، 2015، صفحة 164)

بعد انفصال جنوب السودان، وخروج نحو 75% من إنتاج النفط الذي كان يشكل أكثر من نصف إيرادات الحكومة و95% من الصادرات، بدأت الأزمات الاقتصادية والسياسية في السودان بالظهور والتفاقم، نتيجة عدم قدرة الحكومة على استخدام عوائد النفط لبناء اقتصاد قوي ومتنوع (الفيل، 2019، صفحة 02) فقد أشار العديد من الخبراء إلى أن الأزمة الاقتصادية في السودان ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأزمة السياسية، حيث ظل نظام الحكم القائم لأكثر من ثلاثين عاماً يركز الموارد لدعم بقاء السلطة بدلاً من تمويل القطاعات الإنتاجية، ما أدى إلى ضعف الاقتصاد وازدياد الفساد والنهب المنظم. كما واجهت الحكومة صعوبات كبيرة في تمويل الدولة من خلال الاستثمارات الأجنبية أو الاقتراض، بسبب الثقل الكبير للديون وموقف البنك الدولي، بالإضافة إلى استمرار السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب، ما حد من قدرتها على الحصول على مساعدات دولية كافية حتى بعد التخفيف الجزئي للعقوبات الأمريكية. (الفيل، 2019، صفحة 03)

كل هذا أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية أكثر، بما في ذلك انخفاض قيمة الجنيه ورفع الدعم عن القمح وظهور أزمات اقتصادية متلاحقة. ليقوم الحراك الشعبي في ديسمبر 2018، الذي بدأ بمظاهرات عفوية في عدد من المدن ثم تحول بسرعة إلى حركة مناهضة للنظام بعد ثلاثة عقود من حكم البشير. تعامل النظام مع الاحتجاجات بالقمع والاعتقالات وحجب وسائل الإعلام ووسائل التواصل. امتاز الحراك بالانتشار الجغرافي الكبير، وجود قيادة واضحة، وفقدان النظام لحاضنته الاجتماعية، ما أعطاه قوة للتأثير، كما احتوى على تحالف المعارضة الكبرى. (السياسات، 2018، صفحة 02) وفي 11 أبريل 2019، أعلن الجيش خلع البشير وبدء مرحلة انتقالية لمدة عامين، إلا أن الاحتجاجات استمرت للمطالبة بمجلس انتقالي مدني، ليتم لاحقاً توقيع اتفاق بين المجلس العسكري والحركة الاحتجاجية لبدء مرحلة انتقالية نحو حكم مدني، رغم استمرار المخاوف من أطماع العسكر في السلطة.

أثناء الحراك تشكلت مجموعة من القوى السياسية والمدنية تحالفاً عُرف باسم قوى إعلان الحرية والتغيير، وهو تحالف واسع يضم أحزاباً سياسية ونقابات مهنية مثل تجمع المهنيين السودانيين وعدد من التيارات المدنية المختلفة، الهدف منه قيادة الاحتجاجات وإقامة حكم مدني ديمقراطي. بعد سقوط نظام البشير، دخلت قوى الحرية والتغيير في مفاوضات مع المجلس العسكري الانتقالي انتهت بتوقيع الاتفاق السياسي والوثيقة الدستورية، والتي شكلت أساس المرحلة الانتقالية، وقد نصت على إنشاء مجلس سيادة مشتركاً بين المدنيين والعسكريين، ومجلس وزراء مدني، ومجلس تشريعي، بهدف الانتقال التدريجي إلى حكم مدني ديمقراطي. (نت، 2024)

برغم دورها الكبير في الانتقال الديمقراطي، واجه التحالف انقسامات داخلية وتحديات كبيرة في صراعات بين المدنيين والعسكريين حول شكل ومحتوى الحكم الانتقالي، وردود فعل قوى الحرية والتغيير الراضية لشرعة أي انحراف عن مسار الانتقال المدني.

3.3 ترتيبات المرحلة الانتقالية في السودان:

بعد سقوط نظام البشير في أبريل 2019، كان من الضروري وضع إطار قانوني ينظم المرحلة الانتقالية ويحدد كيفية إدارة شؤون الحكم، وهو ما تحقق من خلال الوثيقة الدستورية للمرحلة الانتقالية التي وقعتها قوى إعلان الحرية والتغيير مع المجلس العسكري الانتقالي في أغسطس 2019. وقد مثلت هذه الوثيقة المرجعية الأساسية للفترة الانتقالية وتضمنت بنوداً مهمة لتنظيم العلاقة بين المدنيين والعسكريين، وتحديد

المؤسسات التي تقود البلاد نحو الحكم المدني والديمقراطي. (السياسات، اتفاق المرحلة الانتقالية في السودان: فرص النجاح والعقبات : تقدير موقف ، 2019) تنص الوثيقة الدستورية على إدارة السلطة الانتقالية من خلال مؤسسات مشتركة أهمها مجلس السيادة الذي يمثل رأس الدولة ورمز وحدتها، ويضم ممثلين عن المدنيين والعسكريين بنسب متقاربة، فضلاً عن شخصية وطنية توافق عليها الأطراف. كما حددت الوثيقة مدة المرحلة الانتقالية بـ39 شهراً، تتولى في خلالها السلطة التنفيذية حكومة وزراء مدنية مستقلة يرأسها رئيس وزراء من اختيار القوى المدنية، بينما تظل المؤسسة العسكرية ممثلة في حقائب وزارية أمنية محددة. وقد ركزت الوثيقة على أسس دستورية لتقاسم السلطة بين المدنيين والعسكريين، تضمنت تحديد صلاحيات كل جهة، وآليات مشاركة القوى المدنية في القرار السياسي وقيادة قطاع الأمن، إضافة إلى حفظ بعض الحقوق الأساسية في نصوص دستورية مؤقتة تضمن عدم إسقاط الجرائم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت منذ 1989 (موسى وسمية ، 2020، صفحة 89)

من أهم أهداف المرحلة الانتقالية التي نصت عليها الوثيقة الدستورية، إنشاء مؤسسات حكم ديمقراطية تقوم على المواطنة وسيادة القانون، وإجراء إصلاحات سياسية وقانونية لإعادة بناء دولة حديثة تنهي إرث الحكم الاستبدادي. تهيئة الظروف لإجراء انتخابات حرة ونزيهة بنهاية الفترة الانتقالية. تحقيق السلام الشامل مع الحركات المسلحة ومعالجة القضايا التي أدت إلى النزاعات في مناطق دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق. تفكيك بنية التمكين لنظام البشير وتقديم العدالة الانتقالية لضمان المحاسبة عن الانتهاكات السابقة. (صلاح، 2019)

هذه الترتيبات أرادت أن تخلق توازناً بين المدنيين والعسكريين في إدارة شؤون الدولة بعد عقود من الهيمنة العسكرية، وتشكل محاولة لسد فجوة تاريخية في العلاقة بين مؤسسات الحكم المدني والقوى المسلحة، مع وضع أهداف سياسية واضحة للانتقال إلى حكم ديمقراطي شامل.

رغم أن الوثيقة الدستورية الانتقالية لعام 2019 شكلت الإطار القانوني لتنظيم المرحلة الانتقالية في السودان بعد سقوط نظام عمر البشير، فإن مسار الانتقال الديمقراطي واجه العديد من التحديات النبوية التي أعاقَت تحقيق أهدافه. فقد قامت هذه الوثيقة على صيغة تقاسم للسلطة بين المدنيين والعسكريين من خلال إنشاء مجلس السيادة الذي يضم ممثلين من الطرفين، بحيث يتولى العسكريون رئاسة المجلس خلال المرحلة الأولى ثم تنتقل لاحقاً إلى المدنيين ضمن فترة انتقالية تمتد لنحو ثلاث سنوات (Maydan، 2021)

غير أن هذه الصيغة التوافقية لم تُنهِ التوترات بين الطرفين، بل أبقت على اختلال واضح في ميزان القوة لصالح المؤسسة العسكرية التي احتفظت بنفوذها داخل مؤسسات الدولة وأجهزتها الأمنية، وهو ما جعل قدرة القوى المدنية على فرض رقابة فعالة على الجيش محدودة. وقد أشار العديد من الباحثين إلى أن الاتفاق بين المدنيين والعسكريين كان في جوهره تسوية سياسية هشة فرضتها موازين القوى، حيث قبلت القوى المدنية بها لتجنب فراغ سياسي قد يؤدي إلى انقلاب مضاد أو تفجر العنف الداخلي (Marsden، 2019)

إلى جانب ذلك، واجهت المؤسسات الانتقالية صعوبات كبيرة في أداء مهامها نتيجة تأخر تشكيل بعض الهياكل الأساسية المنصوص عليها في الوثيقة الدستورية، وعلى رأسها المجلس التشريعي الانتقالي الذي كان يفترض أن يضطلع بدور أساسي في سن القوانين ومراقبة السلطة التنفيذية. وقد أدى غياب هذه المؤسسة إلى إضعاف الرقابة السياسية على الحكومة وإبطاء عملية الإصلاح المؤسسي، مما انعكس سلباً على قدرة الدولة على إدارة المرحلة الانتقالية بكفاءة، كما ساهمت الانقسامات داخل القوى المدنية نفسها في تعقيد مسار الانتقال الديمقراطي، إذ ضم تحالف قوى الحرية والتغيير مجموعة واسعة من الأحزاب والتنظيمات المدنية والنقابية ذات التوجهات السياسية المختلفة، الأمر الذي أدى إلى ظهور خلافات حول أولويات الإصلاح السياسي وطبيعة العلاقة مع المؤسسة العسكرية. وقد أدت هذه الانقسامات إلى إضعاف قدرة التحالف المدني على الحفاظ على جبهة موحدة في مواجهة نفوذ الجيش داخل مؤسسات الحكم (Abed، 2026)

وتفاقت هذه التحديات مع استمرار الأزمات الاقتصادية والاحتجاجات الشعبية، إضافة إلى تدخل المؤسسة العسكرية في العملية السياسية، وهو ما بلغ ذروته في انقلاب أكتوبر 2021 الذي أطاح بالحكومة المدنية وأوقف فعلياً مسار الانتقال الديمقراطي. وقد أدى هذا التطور إلى دخول السودان في حالة من الجمود

إسم المؤلف، قشيدة سارة عنوان المقال: الانتقال الديمقراطي في السودان: قراءة في معوقات بناء الحكم المدني السياسي وعدم الاستقرار، الأمر الذي قوّض الآمال التي رافقت ثورة ديسمبر في بناء نظام سياسي ديمقراطي قائم على الحكم المدني (Khalafallah, 2023)

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن تعثر الانتقال الديمقراطي في السودان يعود إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، أبرزها اختلال ميزان القوة بين المدنيين والعسكريين، وضعف المؤسسات الانتقالية، والانقسامات داخل القوى السياسية المدنية، إضافة إلى الأزمات الاقتصادية والتدخلات العسكرية المتكررة في العملية السياسية. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى إضعاف قدرة الدولة على إدارة المرحلة الانتقالية وتحقيق التحول نحو نظام ديمقراطي مستقر.

4. معوقات بناء الحكم المدني في السودان

إن حالة السودان منذ ثورة ديسمبر 2018 تظهر أن الانتقال نحو حكم مدني ديمقراطي ليس مجرد تغيير حكومي بل تصادم مع واقع سياسي، اقتصادي وأمني معقد، يؤدي إلى إعاقة بناء حكم مدني مستقر وفعال. يمكن تناول هذا المحور من خلال العناصر التالية: 1.4. استمرار نفوذ المؤسسة العسكرية:

لعبت المؤسسة العسكرية في السودان دوراً مركزياً في السياسة منذ استقلال البلاد، ولم تقتصر مهمتها على الدفاع فقط بل تعدتها إلى اتخاذ القرار السياسي. فالتدخل العسكري في السياسة ليس جديداً بل امتداداً لدورة تاريخية من الانقلابات والانخراط في الحكم، وهو ما أشاع ثقافة عسكرة السياسة في البلاد. حيث الجيش يعتبر نفسه حامياً للاستقرار، وغالباً ما يستخدم حجج "إعادة تصحيح المسار" أو "الحفاظ على الأمن" لتبرير التدخل في الحكومات المدنية، وهو ما حدث في انقلاب 25 أكتوبر 2021 الذي أجهض الانتقال المدني بعد الاتفاقات التي تلت ثورة 2019. (El-Battahani, 2023، صفحة 50)

لقد مثل انقلاب 25 أكتوبر 2021 نقطة تحول حاسمة في مسار الانتقال الديمقراطي في السودان، إذ قام الجيش بحل الحكومة المدنية واعتقال عدد من المسؤولين السياسيين وإعلان حالة الطوارئ، مما أدى إلى تعطيل مؤسسات الحكم الانتقالي التي تشكلت بعد الثورة، هذا الانقلاب الذي نفذته قائد الجيش على الشركاء المدنيين أنهى الوثيقة الدستورية وأعاد البلاد إلى نوع من السيطرة العسكرية، مما أدى لتعطيل معظم مؤسسات الانتقال المدني وحولها إلى صراع مفتوح بين الجيش وقوة شبه عسكرية "قوات الدعم السريع" ما زاد من ضعف الحكم المدني وحد من قدرة القوى المدنية على إعادة بناء مؤسسات الدولة. لقد أدى استمرار سيطرة الجيش على القرار السياسي إلى جعل أي عملية انتقال مدني هشة وغير مستقرة، وبفاقمها الانقسامات داخل المؤسسة العسكرية نفسها (Waal, 2022، الصفحات 380-386).

2.4. الانقسامات بين القوى السياسية

لقد كانت في البداية قوى الحرية والتغيير هي الأساس في الثورة لكنها لم تستطع الحفاظ على وحدة الرؤية بعد سقوط نظام البشير بسبب اختلاف الأولويات بين المجموعات المدنية حول شكل الدولة، ومقدار المشاركة في السلطة، وطبيعة الوثيقة الدستورية، مما خلق فراغاً سياسياً مكن القوى العسكرية من السيطرة على الحكم. حيث أدت هذه الانقسامات إلى ضعف التوافق السياسي حول استراتيجية موحدة لبناء دولة مدنية، إذ لم تتفق المكونات السياسية على آليات الحكم أو خارطة الطريق بعد الانقلاب، مما وفر ذريعة للمؤسسة العسكرية للاستمرار في السيطرة. انعدام الوحدة والتوافق بين الفاعلين المدنيين يضعف قدرتهم على مقاومة الهيمنة العسكرية ويؤخر تحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي. (Grewal, 2021)

3.4. الأزمة الاقتصادية

تعد من أهم المعوقات ذات التأثير البنوي في الانتقال المدني لأنها:

- ارتفاع معدلات التضخم وضعف الأداء الاقتصادي، فبعد الانقلاب وسقوط حكومة مدنية، شهد الاقتصاد السوداني انهياراً حاداً، حيث ارتفعت معدلات التضخم إلى مستويات قياسية وصلت أحياناً إلى أكثر من 300 %، مما زاد من معاناة السكان وقّال من ثقة المواطنين في قدرة المؤسسات على تحسين معيشتهم. يربط العديد من الخبراء بين هذا الانهيار الاقتصادي وبين عدم الاستقرار السياسي، باعتباره معوقاً رئيسياً أمام بناء حكم مدني قوي قادر على تنفيذ إصلاحات اقتصادية ضرورية. (UNDP, 2020)

- الديون والانكماش الاقتصادي الاقتصادي السوداني، يعاني أيضاً من دين خارجي كبير وانكماش اقتصادي حاد حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة كبيرة خلال النزاع، مما أدى إلى تراجع الإيرادات

الحكومية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة. تدهور الاقتصاد يؤدي إلى تفاقم الأزمات الاجتماعية، مما يخلق بيئة غير مواتية للاستقرار السياسي والبناء المدني. (UNDP, 2020)

4.4. الصراعات المسلحة وعدم الاستقرار الأمني

من أهم العوامل التي تعرقل بناء حكم مدني هو استمرار النزاعات المسلحة في عدة أقاليم: أ- إقليم دارفور والنيل الأزرق أقاليم مثل دارفور والنيل الأزرق حيث واجهت صراعات مسلحة طويلة الأمد بين الحكومة وقوى مسلحة محلية (مثل الحركات الثورية)، مما خلق بيئة من العنف المتصاعد يشل التطور المدني ويضعف سلطة الدولة المركزية. (El-Battahani, 2023, p. 77)

ب- المليشيات المسلحة وقوات الدعم السريع (تحولت من ميليشيات إلى قوة شبه نظامية)، وهي طرف أساسي في الحرب الدائرة منذ 2023، وقد اتسعت الصراعات لتشمل اشتباكات في العاصمة وأجزاء واسعة من البلاد، ما أظهر هشاشة الأمن وحدة الانقسامات داخل الدولة. فالحرب الأهلية وعدم الاستقرار الأمني يقوضان جهود بناء مؤسسات مدنية ويحولان موارد الدولة إلى الإنفاق العسكري بدل الإصلاح السياسي. (Zaidan, 2025، الصفحات 10-7)

5.4. التدخلات الإقليمية والدولية التدخل الخارجي في السودان له وجهان:

تشير تقارير عديدة إلى أن بعض الدول قدمت دعماً عسكرياً ولوجستياً لأطراف في النزاع، ما طوّل أمد الحرب وعرّض البلاد لضغوط إقليمية معقدة أثّرت على الساحة السياسية الداخلية. في مقابل وجود جهود دولية ومحاولات للوساطة، لكن غياب توافق داخلي وانقسامات حادة بين القوى المحلية جعل دور الوساطة أقل تأثيراً في بناء حكم مدني مستدام. فقد زادت التدخلات الخارجية من تعقيد المشهد السياسي وأضعفت سيادة القرار الوطني، مما أضعف فرص الانتقال المدني. (Grewal, 2021)

5. خاتمة:

تناولت هذه الدراسة تحليل مسار الانتقال الديمقراطي في السودان بعد ثورة ديسمبر 2018، من خلال التركيز على الإطار النظري للتحوّل الديمقراطي والتمييز بينه وبين مفهوم الانتقال الديمقراطي، إضافة إلى عرض أنماط التحوّل الديمقراطي كما تناولتها الأدبيات السياسية. كما سعت الدراسة إلى تتبع تطور الأحداث السياسية في السودان منذ سقوط نظام عمر البشير وبداية المرحلة الانتقالية، مروراً بالترتيبات السياسية والدستورية التي أقرت لتنظيم تقاسم السلطة بين المدنيين والعسكريين، وصولاً إلى تحليل أبرز المعوقات التي حالت دون بناء حكم مدني مستقر.

وقد أظهرت الدراسة أن تجربة الانتقال الديمقراطي في السودان اتسمت بدرجة كبيرة من التعقيد نتيجة تداخل عوامل تاريخية وسياسية واقتصادية وأمنية. فعلى الرغم من أن ثورة ديسمبر 2018 مثّلت فرصة مهمة لفتح مسار جديد نحو الحكم المدني، فإن المرحلة الانتقالية واجهت تحديات بنبوية حدّت من قدرتها على تحقيق تحول ديمقراطي مستقر.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها أن استمرار نفوذ المؤسسة العسكرية داخل النظام السياسي شكّل أحد أهم العوامل التي أعاققت مسار الانتقال الديمقراطي، حيث احتفظ الجيش بنفوذ كبير داخل مؤسسات الدولة وأجهزتها الأمنية، مما أدى إلى اختلال ميزان القوة بين الفاعلين المدنيين والعسكريين. كما أظهرت الدراسة أن الانقسامات بين القوى السياسية المدنية أسهمت في إضعاف قدرتها على إدارة المرحلة الانتقالية بشكل موحد، الأمر الذي أتاح للمؤسسة العسكرية مساحة أكبر للتدخل في العملية السياسية. كذلك لعبت الأزمات الاقتصادية الحادة دوراً مهماً في تقويض الاستقرار السياسي والاجتماعي، في حين ساهمت الصراعات المسلحة وعدم الاستقرار الأمني في إضعاف مؤسسات الدولة وتعطيل جهود بناء حكم مدني فعال. وإلى جانب ذلك، ساهمت التدخلات الإقليمية والدولية في تعقيد المشهد السياسي السوداني، ما زاد من صعوبة تحقيق توافق داخلي حول مسار الانتقال الديمقراطي.

وانطلاقاً من هذه النتائج، يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات التي قد تسهم في دعم فرص بناء حكم مدني مستقر في السودان، من بينها ضرورة إعادة تنظيم العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية بما يضمن خضوع القوات المسلحة للرقابة المدنية الديمقراطية، والعمل على تعزيز التوافق بين القوى السياسية المدنية من خلال بناء تحالفات سياسية أكثر تماسكاً قادرة على إدارة المرحلة الانتقالية. كما يظل تحقيق

إسم المؤلف، قشيدة سارة عنوان المقال: الانتقال الديمقراطي في السودان: قراءة في معوقات بناء الحكم المدني
الاستقرار الاقتصادي أولوية أساسية لدعم الاستقرار السياسي، وذلك من خلال تبني إصلاحات اقتصادية شاملة
وتعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية. إضافة إلى ذلك، يتطلب ترسيخ الحكم المدني معالجة جذور الصراعات
المسلحة من خلال تسويات سياسية شاملة تضمن إدماج مختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين في عملية بناء
الدولة.

ومن كل ما سبق، يمكن القول إن نجاح الانتقال الديمقراطي في السودان لا يرتبط فقط بإسقاط النظام
السابق، بل يتطلب بناء مؤسسات سياسية قوية، وتحقيق توافق وطني واسع، وإرساء قواعد واضحة للعلاقة بين
السلطة المدنية والمؤسسة العسكرية، بما يضمن الانتقال الفعلي نحو نظام ديمقراطي مستقر.